

# الأسس الحضارية للظاهرة الاقتصادية في فكر مالك بن نبي" قراءة نقدية في بعض المفاهيم الحديثة"

د. مرزوقي بدر الدين .  
كلية العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية  
جامعة وهران 1

مقدمة:

لاشك أن الاقتصاد كفكرة وحركة، بغض النظر عن نوعيته المذهبية، هو في الواقع تجسيم لحضارة، شريطة أن نحدد هذه الحضارة كمجموعة من الشروط المعنوية والمادية التي تتيح لمجتمع ما أن يقدم جميع الضمانات والإمكانات لكل فرد من أفرادها عبر مختلف مراحل نموه. فالشروط المعنوية تتجلى في إرادة التغيير، ونعني بها إرادة استخدام القدرة الاقتصادية وغيرها في حل جميع المشاكل، والشروط المادية، هي الاقتصاد وغيره من الموارد الطبيعية والبشرية. إن الإسلام في إطار حضارته قد أسس لهذه الشروط المعنوية المتمثلة في نظام العبادات ونظام المعاملات، المتمثلة في فقه المعاملات ومنها الاقتصادية والتجارية ضمن مراعاة مقاصد الشريعة الاسلامية.

1-عندما يتحول الإقتصاد إلى إيديولوجيا رأسمالية :

لا ريب أن دور المال في اختزان العمل، مسألة واضحة بينة. إلا أن التطورات السياسية الاقتصادية أصبحت تتعقد أكثر فأكثر على مستوى الاقتصاد المتبادل والادخار بفعل الاكتشافات الجغرافية والتوسع الإمبريالي الغربي منذ قرون، سواء في ثوبه القديم أو الحديث والمعاصر. لقد أدت هذه التطورات المعقدة في موازين القوى إلى بروز ظاهرة البنوك كإطار اقتصادي في المجال السوسيواقتصادي الرأسمالي، ولكن التطورات في المجال المعاملات

الإقتصادية (البنكية) لم تقف عند هذا الحد، بل تبين أن البنوك في النظام الرأسمالي حولت بفضل إقتراحات مفكرين اقتصاديين غربيين أمثال جون مايناركنيز (John Meynard Keynes) (1883، 1946) من طبيعة الصلة بين المال والعمل. لقد أصبحت المجتمعات الغربية وغيرها تعرف ضروبا من الإستلابات المادية والروحية نتيجة المؤثرات السياسية الإقتصادية الكبرى حيث بعد أن كان المال مجرد بطارية لتخزين العمل، أصبح في إطار هذا المناخ الإديولوجي المعقد، سجانا إجتماعيا يعيد إنتاج « العبودية » على أكثر من صعيد داخل مجاله الحيوي وخارجه إلى درجة أننا لازلنا نجهل لحد الساعة الكثير من أبعادها الجيو السياسية والجيوالإستراتيجية الحقيقية والمتمثلة في جانب منها في ذلك الدور الذي يؤديه أصحاب البنوك والشركات العابرة للقارات كجماعات ضاغطة تؤثر في سياسات التنمية الدولية ، سواء على مستوى العالم الغربي أو على مستوى ميزان القوى العالمية.1

## 2- العبرة الصينية في حقل التنمية الاقتصادية:

لقد استطاعت بعض بلدان « العالم الثالث » خاصة الآسيوية منها أن تفك بعضا من رموز الشفرة السياسية الإقتصادية الغربية بشقيها الرأسمالي (الليبرالي) والإشتراكي (الشيوعي) فقررت أن تراهن على الإستثمار الإقتصادي في خططها التنموية بأن طبقت "سياسة الإتكال على الذات"، وعلى ما تملكه من ثروات طبيعية وبشرية، وعلى الإستفادة النفسية الفنية قدر الإمكان من بعض التجارب الفاشلة التي سبق وأن تبنتها تجربة التعدين الريفي، ومن هذه البلدان جمهورية الصين الشعبية (الأزمة في العرف الصيني فرصة<sup>1</sup>). "إن الصين - كما يقول مالك بني نبي - تقدمت إقتصاديا، بسرعة مرموقة، لأنها طبقت منذ اللحظة الأولى في خطط تنميتها مبدأ الاتكال على الذات، أي بالتعبير الإقتصادي مبدأ الإستثمار الإقتصادي من الإنسان الصيني والتراب، والزمن المتوفر في كل أرض.

كما طبقت من ناحية أخرى مبدأ الاستفادة حتى من التجارب الفاشلة التي عرفتها في بعض مشاريعها مثل تجربة التعدين (La métallurgie) الريفي، بحيث استفادت الصين من الخطوة الخاطئة على الأقل مزيداً من المعلومات الفنية في تكنولوجيا الحديد، كما استفادت من الناحية النفسية، ما كون بين أهالي الريف وأهالي المدن المصنعة، شبه قاسم مشترك في مجال التصنيع، بحيث ارتبطت المزرعة والمصنع في نشاط ينهض بالريف والمدينة على حد سواء.. وهكذا وبتعويضها قدر المستطاع الإمكان المالي بالإمكان الاجتماعي أصبحت الصين "رائدة العالم الثالث"، بفضل ما توصلت إليه من خبرة فريدة على مستوى توظيف الإنسان والتراب والوقت في إطار الثورة الثقافية الشاملة [رغم النقائص المسجلة لاحقاً] 2.

إن العبرة في كل هذا التطور الصيني الخلاق لا تقتصر إذن على الجانب الاقتصادي فقط ، بل ومن الناحية التربوية أيضاً. ومن هذا المنطلق الاجتماعي، يرى بن نبي ضرورة الاستفادة العالم الإسلامي من هذه التجربة وفي حدود ما تسمح به خصوصياته الثقافية والحضارية، وهذا من أجل أن يتخلص العالم الإسلامي من تركة «عصر ما بعد الموحدين» سواء من خرافات أو عقد نفسية إجتماعية (ذهان السهولة و ذهان الاستحالة) أو حتى مسلمات واهية !.

يعتقد بن نبي في قرار نفسه، أن معظم برامج الاستثمارات في البلدان العربية والإسلامية ، لم ترتق بعد إلى هذا المستوى الحضاري المنشود. فهي لم تجعل بعد من "الإنسان" القيمة الاقتصادية المثلى في المكان و الزمان بدليل أن المشاريع التي تصمم نظرياً تحت عنوان التخطيط الاجتماعي أو التنمية الاجتماعية ، تتحول تدريجياً في معظمها على أرض الواقع إلى لغة "الاستثمارات المالية". ويذهب بن نبي في تفسير هذه الظاهرة - في سياق تفسيره لظواهر مشابهة - "أن عمرنا النفسي، لا يزال يضع حداً فاصلاً بين عالم أفكارنا

وبين واقعا الاجتماعي بحيث تفقد حتى أفكارنا المقررة في السياسية وظيفتها في التطبيق والعمل".3.

ثم ينتقل المفكر بن نبي وهو متشبع بالمنهج الرياضي إلى أبعد الحدود كعادته ليفسر لنا ظاهرة الإنتاج من جهة، وظاهرة الاستهلاك من جهة أخرى، رابطا بينهما بواسطة حركة التفاعل التي يعرفها كلا من المنتجين والمستهلكين وهذا تحت عنوان الديناميكية الاقتصادية ( التفاعل بين الإنتاج والاستهلاك )،

فهو يذهب إلى أن الحاجة من الناحية الاقتصادية نوعان: حاجة يغطيها المال (Solvable)، وحاجة تغطيها إرادة حضارية (Une volonté civilisationnelle) كما هو الحال بالنسبة للزكاة مثلا، وهذا حسب ما قررته العقيدة الإسلامية وفصلتها المدارس الفقهية الإسلامية . ويتقرر على أساس الطريقة في التوزيع (تلبية الحاجة) كل أسلوب الإقتصاد، إما طبقا لطبيعة المال أو طبقا لما تمليه إرادة حضارية. وإذا تقرر القبول بالحل الأخير نرى أن شروط الديناميكا الاقتصادية تتجلى في مسلمتين أساسيتين هما:

● "لقمة العيش حق لكل فم " : وهو اختيار يجب تدوينه في الدستور (عقد أخلاقي اجتماعي)

● "العمل واجب على كل ساعد": بمثابة ضرورة تفرضها المسلمة الأولى كشرط لاستمرار التفاعل وضمنان جدلية على مستوى الإنتاج والاستهلاك.4 إن المفكر مالك بن نبي يعي تمام الوعي بأن الانتقال من التنظير إلى التطبيق الواقعي، ليس عملية أوتوماتيكية سهلة. لهذا يرى ضرورة استيعاب كافة الشروط النفسية والفنية اللازمة، أي أن يكون المخطط واثقا من نفسه، واعيا بحجم التحديات الحقيقية عند تخطيطه الاستراتيجي لمختلف المراحل من أجل الإقلاع الاقتصادي (Le décollage économique) (بغية الابتعاد تدريجيا

عن دائرة "التخلف" الممثلة في ذلك الكساد للطاقات الفردية والجماعية. فالإرادة الفردية والجماعية إذا تحركت، حولت البلد إلى ورشة اجتماعية كبرى، يتعلم أصحابها في طريقها أنه بالإرادة (La volonté) يكتشف الإمكان (le pouvoir) يمكن القول بأن العالم الإسلامي يستطيع في اختياره للمسلمة الثانية أن يتجاوز الرأسمالية أو الاشتراكية شريطة أن ينجز ثورته الثقافية في المكان والزمان، على مستوى عالم أفكاره، عالم أشخاصه وعالم علاقاته الاجتماعية.

" وإذا ما كان لنا درس نستخلصه من تجربة الصين، فإنما هو أن المعارك الاقتصادية عندما تدور رحاها، فهي تدور حول قطب القيم الأخلاقية، وإن وسعنا من دائرة المصطلح قلنا: إنها تدور حول القيم الثقافية. "5. وإذا سألنا مؤلف كتاب "المسلم في عالم الاقتصاد" على الأساس الأخلاقي لعملية الإنتاج والتوزيع، فإنه سيجيبنا بأن أي انحراف في الحقل السياسي، إذا ما استقصينا أسبابه الحقيقية (اللاشعورية) سنجدها مستقرة في المجال الثقافي، وتحديدًا في البناء الأخلاقي ذلك أن المقاييس السياسية في حقيقتها، لا تخطئ أو تصيب إلا بسبب ارتباط الواقع السياسي بالمناخ الأخلاقي (العام والخاص).

لا ريب أن السياسة التي تقوم أساسًا على المطالبة بالحقوق، مع إهمالها في الوقت ذاته للواجبات، هذه السياسة لا تعدو أن تكون قد قامت باختياراتها الظاهرة والمستتبة بين اتجاهين (مفهومين) أخلاقيين: الواجب والحق. وإذا كان الواجب هو ما نعطيهِ للآخرين والحق هو ما نأخذه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فإن ترجمة هذه العلاقة الاجتماعية في لغة الرياضيات ستكون على النحو التالي:

$$\text{واجب} + \text{حق} = 0$$

وبالقياس إذا كان الإنتاج هو ما نقدمه للمجتمع والاستهلاك هو ما نأخذه منه فإن العلاقة الاجتماعية في لغة الرياضيات تصبح:

$$\text{إنتاج} + \text{إستهلاك} = 0$$

وإن دل هذا على شيء فإنما يدل من جهة على أن ترابط الأخلاق بالاقتصاد يكاد يكون منتفيا في الابدولوجيا الرأسمالية الليبرالية، كما يفيد من جهة أخرى، أنه كلما كان هناك فائض في الإنتاج كلما كان البلد ناميا، وكلما كانت كفتا ميزانية مجتمع متعادلتين (لا تصعد ولا تهبط)، كان المجتمع راكدا. وأما إذا كانت كمية الإنتاج منخفضة وكان الطلب على الاستهلاك متزايدا باستمرار، كان هذا المجتمع ينتجه نحو الانهيار بخطى حثيثة.

لا ريب أن تحويل التركيز من الحق إلى الواجب ليس مسألة عفوية، بل هو مشروع مجتمع

( فني أو ناضج ) لا تؤسس دعائمه إلا بثورة ثقافية داخلية تؤسس لنقد ذاتي حضاري من شأنه أن يحول عادات وطبائع بالية موروثية عن «عهد ما بعد الموحدين»، كأفكار وممارسات بعضها ميت ( Des idées mortes ) وبعضها قاتل ( Des idées mortelles ) التي كانت مستقرة في تيارات رسمية وغير رسمية تعمل معظمها على تنمية الأنانية تارة في صورة "الأنا" مثل (مرض التعالم ، المكابرة ، التعصب ، الغلو والتطرف ) ، وطورا في صورة "النحن" ، مثل (ظاهرة التكديس ، الشيئية ، الإمعة) وهذا تماشيا مع ما في الإنسان من نزوع طبيعي إلى السهولة والدعة والغفلة.

إنه لمن المفارقات العجيبة أن يتحول الإنسان في عصرنا الحالي إلى آلة تحطيم ذاتي (Autodestruction) عن طريق سعيه بكل الوسائل المادية والمعنوية المختلفة إلى تحطيم قدراته الكامنة أو شلها دون وعي منه بأن الصراع الفكري الموجود في الداخل أو الخارج قد تكمن من تضليله باسم صيانة الحريات الفردية كما هو الحال في الديمقراطية الغربية المزعومة، أو باسم

الحقوق الاجتماعية للمنتج والمستهلك كما هو الحال في الميدان الاقتصادي (الرأسمالي أو الإشتراكي)، أو باسم بعض النماذج البطولية المصطنعة كما هو منتشر في عالم الفن والرياضة في تاريخنا الحديث والمعاصر.

لقد تعرضت الصين في وقت من الأوقات - على سبيل المثال لا حصر - إلى مثل هذه المؤامرات التضليلية، عندما "أوحت" بعض "الأجهزة الاستخباراتية الخارجية" إلى فئة العمال بمطالبة السلطات الحكومية بالمزيد من الحقوق في حصة الأرز، وفي الأجور سعيا منهم (الجهات الخارجية) إلى تغليب الحقوق على الواجبات في إطار مشروع ثورة مضادة قد يعمل إن آجلا أم عاجلا على تعطيل حركة التنمية الشاملة في هذا البلد الآسيوي ولو لبعض الوقت. إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل نتيجة الوعي المتزايد (التربية الأيديولوجية) لدى الأفراد والجماعات على مستوى القمة و القاعدة.6

### 3- العبرة الأندونيسية في حقل التنمية الاقتصادية :

قياسا مع الفارق حاول بن نبي تسليط الضوء على بعض مظاهر التعثر أو الفشل الذي منيت به بعض التجارب التنموية في العالم الإسلامي منها التجربة الأندونيسية في أواخر الأربعينيات من القرن المنصرم مع الخبير الألماني الدولي الشهير في مجال التخطيط الاقتصادي "هجلمار شاخنت" ( Hjalmar Schacht ) ( 1970-1877-) وهذا على سبيل المثال لا الحصر.7 وفي هذا السياق السياسي الاقتصادي طرح المفكر بن نبي في إطار التجربة التنموية الأندونيسية الإشكالية التالية: لماذا نجح يا ياترى المخطط الاقتصادي الذي وضع أسسه المنهجية هذا الخبير في بداية الثلاثينيات في ألمانيا، في حين عرفت إصلاحاته الاقتصادية فشلا ذريعا في أندونيسيا، بالرغم من تجربته الطويلة في حقل استراتيجيات التنمية الاقتصادية...!؟.

يرى بن نبيان الجواب لا يخلو من تعقيد، لكن هذا لا يمنع ( حسبه ) من إبداء بعض الآراء الانتقادية حول بعض الخلفيات الميتودولوجية والأيدولوجية التي إنطلق منها الدكتور "شاخ" في تخطيطه التنموي في فترة الستينيات لهذا البلد ذي أكبر نسبة ديمغرافية في العالم الإسلامي .

لاشك أن القراءة الميتودولوجية الصارمة للأطروحة الشاختية . إن صح هذا التعبير. التي طبقت في المجال الأندونيسي الحيوي تقودنا منطقيا . حسب الملاحظات البنائية إلى الاستنتاج التالي:

أولا: لقد وضع الدكتور "شاخ" مخططه في أندونيسيا وفقا للمعطيات البيولوجية والأيدولوجية (الإيجابية) التي استخلصها بصفة مباشرة وبطريقة آلية من حملة الإصلاحات الإقتصادية التي باشرها أيام أن كان وزيرا للإقتصاد في الحكومة الألمانية ، ما بين سنوات 1933 . 1936 . فقد تبين له آنذاك أن الشعب الألماني كان على استعداد لتحقيق "الوثبة إلى الأمام". وبالفعل تأكدت نبوءة هذا الخبير الإقتصادي، إذ تحول الشعب الألماني تحت قيادة بعض الزعماء الوطنيين مثل بيسمارك (VON BISMARCH otto, prince)(1815 . 1898)، وخاصة الزعيم الكارزمتي النازي أدولف هتلر (Adolf HITLER) (1889-1945) إلى قوة عسكرية وإقتصادية تتحدى العالم ماديا ومعنويا أثناء الحرب العالمية وبعدها بأقل من عشر سنين .

ثانيا: إن مراهنة الدكتور شاخ على المعادلة البيولوجية (الفرد الألماني) في عملية إصلاح بعض القطاعات الإستراتيجية، ونجاحه في تحقيق مختلف الأهداف وبشكل ملفت الإنتباه على المستوى العالمي، جعله يرى في هذه التجربة الألمانية (الفريدة من نوعها في نظره)، نموذجا كونيا صالحا للتطبيق في أي جهة أخرى من المعمورة. لكن التجربة الأندونيسية أثبتت له ولغيره من الخبراء أن التبادل الخلاق بين عالم الأفكار، عالم الأشخاص وعالم الأشياء

يخضع في الواقع لخصوصيات ثقافية وحضارية تتمفصل عبرها المعادلة البيولوجية والمعادلة الاجتماعية في صورة واحدة مشروطة ثقافيا وحضاريا (أيدولوجيا). ومن هنا يتضح أن الواقع الإنساني لا يخضع في تفسيره إلى معادلة واحدة هي المعادلة البيولوجية فقط. بل يجد تفسيره الموضوعي في إطار معادلتين:

أ . معادلة بيولوجية تسوي بين كافة البشر من حيث الاستعدادات البيولوجية (المعقدة) ، باستثناء بعض الأفراد الموهوبين، وهذا من منطلق أن القابليات البيولوجية سواء العامة أو الخاصة هي أساسا هبة من الخالق إلى المخلوق (الإستعداد الفطري والوراثي).

ب . ومعادلة إجتماعية تتباين من مجتمع إلى آخر، وتختلف من عصر إلى آخر وذلك حسب تفاوت المجتمعات من حيث درجة النمو أو التخلف... " إنها قاسم مشترك يطبع سلوك أفراد مجتمع واحد ويحدد فعاليتهم أمام المشاكل بصورة تميزهم عن أفراد مجتمع آخر، أو عن جيل آخر من مجتمعهم إذا كان الفاصل الزمني كافيا بطبيعة الحال لطبع أسلوب بأسلوب آخر يتفق مع معادلة إجتماعية أخرى".<sup>8</sup>

وفي هذا الإطار الميتودولوجي والأيدولوجي يرى بن نبي أن المراجعة النقدية (الموضوعية) لوظيفة المال في الحق الإقتصادي بشكليته الرأسمالي (الليبرالي) أو الإشتراكي(الشيوعي) تتيح على مستوى الإجتهد الفكري والفقهي، إمكانية إكتشاف وبصفة تدريجية معالم طريق ثالث للتنمية، أي آفاق جديدة في كيفية إستثمار نفسي اجتماعي (معادلة الإجتماعية) أمثل. وهذه دعوة صريحة من المفكر الجزائري مالك بن نبي إلى ضرورة العودة إلى تفعيل الذات الحضارية بطريقة عصرية (أصيلة وخلاقة)، أي دعوة المفكرين والمثقفين ورجال السياسة والأمن العرب والمسلمين إلى ضرورة التحرر أكثر فأكثر من

التبعية الثقافية والحضارية الغربية أو الشرقية على المستوى الفكري والأيدولوجي، خاصة فيما يتعلق بعمليات انتقاء مواضيع تفكيرهم و طرق استشاراتهم الأجنبية.

يعتقد بن نبي انه بإمكاننا التحرر من سلطانها القاهر و هي مسألة إرادية و إمكاناتتوقف على درجة عزم أفراد و جماعات على تحدي هذه الحتميات النفسية الاجتماعية التي لازال ينتجها ويعيد إنتاجها ذهان السهولة وذهان الاستحالة، هذا ما حققته كلا من اليابان (الرأسمالية)

والصين (الشيوعية) بعد الحرب العالمية الثانية (1949)، خصوصا بعد أن عدلت الصين ثورتها الثقافية بين 1966 و1968 المعادلة الاجتماعية في الفرد الصيني ذاته بطريقة شبه أصيلة وخلاقة.

إذن مهما تباينت أبعاد المعادلة الاجتماعية ما بين الأجيال في المكان والزمان، على المستوى الكم والكيف، فهي ستظل في إطارها العام والخاص مسألة حضارة بالدرجة الأولى، يكتسبها الأفراد والجماعات بدرجات متفاوتة من المجال الحيوي في بعده المعنوي و المادي.

في الغرب نجد أن المعادلة الاجتماعية قد تمثلت أساسا في قدرة أفرادها وجماعاته على إنتاج وإعادة إنتاج الفعالية على مستوى الحقوق والواجبات، من منطلق فكرة دينية أو فلسفة اجتماعية مشروطة في المكان و الزمان كما هو حال في أوروبا ابتداء من القرن السادس عشر (عصر النهضة). أما في بعض المجتمعات الآسيوية فقد اتخذت المعادلة الاجتماعية إطارا خاصا إذ جعلت من الضمير الفردي يعيش باستمرار حالة طوارئ قصوى، وهذا تحت إشراف سياسة صارمة، تتحرك بعناوين ثورية كما هو الحال في المجتمع الصيني منذ 1949م. ولا يخفى على الباحثين في تاريخ التنمية أن اليابان كانت لها الأسبقية التاريخية

في هذا المجال الثقافي والحضاري منذ 1868م و هي تدين في هذا إلى تلك الجهود الجبارة التي اضطلعت بها الحكومة المستنيرة إبان العهد الميجي

(La période Meiji) ، خاصة عل المستوى الإصلاحات السياسية الإقتصادية والسوسيوثقافية.9 هذا في حين لا زالت معظم بلدان العالم الاسلامي لم ترتق بعد إلى مستوى تلك الاستجابة الكافية10 كون التحدي في معظمها كان ضعيفا بل وفقد معناه كعامل أساسي في إعادة إنتاج "الفعالية" على مستوى الأفراد والجماعات نتيجة الوهن (البنوي والوظيفي ) الذي أصاب العقل المسلم بشلل شبه كامل فقد معه الكثير من أفكاره الحية ليفسح المجال لبروز وانتشار الأفكار الميتة بل والقاتلة ثقافيا وحضاريا.

4- بعض شروط التحدي الاقتصادي والاستجابة الحضارية في العالم الاسلامي:

في الواقع، لا زال العالم الإسلامي مترددا بين وجهتين:

أ. إما أن يترك الأحداث الداخلية والخارجية توجه معادلتها الإجتماعية توجيهها من أجل مواجهة التحدي الإقتصادي، سواء في بعده الرأسمالي أو في بعده الإشتراكي، علما بأن السير في هذا الخط الإيديولوجي الجديد لا يخلو من مخاطر الإنغلاق أو التبعية الثقافية والحضارية، وبالتالي إعادة إنتاج التخلف المادي والمعنوي (اللافعالية) مثل ذلك الذي عرفه الشعب الأندونيسي . على سبيل المثال لا الحصر. أيام تطبيق مخطط الدكتور "شاخنت" التنموي.

ب . وإما أن تطرح مشكلة الفعالية في صورة منهجية على ضوء تخطيط استراتيجي شامل يجمع بين الإنسان والتراب والوقت(الزمن) في تركيبة حضارية نموذجية، مثلما فعلت اليابان والصين وبدرجات متفاوتة ثقافيا وتنظيميا، أو مثلما فعل المهندس الأمريكي فريدريك وتايلور(Frederick Winslow TYLOR)

(1856-1915) في عالم الإنتاج الصناعي (النظرية التaylorية وامتداداتها التنظيمية العالمية). وإذا كان الأمر كذلك، فالمسألة تتطلب إذن تدخلا من نوع خاص (مواجهة ظروف استثنائية) على مستوى المعادلة الاجتماعية، أي إعلان حالة إنقاذ أو بتعبير عسكري أدق حالة "استنفار قصوى" نظرا لخطورة الوضع، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. إن إعلان حالة الطوارئ هذه تفرض على المسيرين ، اتخاذ قرارات سياسية اقتصادية جريئة على المستوى الحقل الاجتماعي لا اقتصادي لمواجهة التحديات الحضارية الظاهرة منها و الباطنة.

في الواقع هم يعلمون أن الاستعمار (القديم الجديد) أصبح يدرك أن معظم بلدان العالم الثالث لازالت تبحث عن شروط انطلاق خاصة، سواء في المدى القريب أو البعيد، وعلى أكثر من صعيد، بعدما استرجعت استقلالها بعد كفاح مسلح منحها "حياة جديدة" والتي عرفت بمرحلة "تصفية الاستعمار" ( La décolonisation). في هذا الإطار الإيديولوجي "الجديد" راحت القوى الكبرى تتطور سلاحا إستراتيجيا جديدا أكثر فعالية عن ذي قبل أصبح يتوهم في "توبه المدني الجديد" عبر خلق وتطوير آليات سياسية اقتصادية (مخبرية) تحت عناوين شتى منها: "التعاون العلمي" ، "المساعدة" ، "التبادل التجاري" وأخيرا وليس آخرا "الشراكة" وهذا من أجل تنمية إستعدادات جديدة لدى شعوب بلدان "العالم الثالث" ، وتبديد المخاوف السياسية الاقتصادية من أجل خلق مناخ الإنفتاح التدريجي، خاصة على مستوى الحقل الإقتصادي الليبيرالي. لا شك أن هذه "الإستراتيجية الإستعمارية الجديدة" ، ستسمح للرجل الأبيض في زيه "المدني الجديد" بإعادة إنتاج القوة الإقتصادية الغربية (المادية والمعلوماتية) بدل القوة العسكرية التي أصبحت في موازين العلاقات الدولية المعاصرة بمثابة الحلال الإستراتيجي الأخير.

إن الرجل الأبيض في إطار هذه الرؤية الجيو سياسية القديمة الجديدة أصبح يعي أن مشاريع التعاون من شأنها أن تساهم بفعالية في استرجاع مناطق نفوذه

السابقة، بل تخوله بسط نفوذ جديد لا يجابه بالرفض وإنما بالقبول أو الاستحسان (الرضا والتعاقد) وهذا تحت عناوين "ميكيفيلية" مختلفة.11

لا ريب أن مثل هذا الموقف الغربي الجيواستراتيجي يملئ على القائمين على شؤون السياسة الاقتصادية في العالم الإسلامي الكبير ضرورة الوعي السياسي الاقتصادي بطبيعة التحديات الإستراتيجية ونوعيتها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، خاصة فيما يتعلق بمسألة الاكتفاء الذاتي (L'autarcie) أو ما اصطلح على تسمية جيوستراتيجيا بالأمن الغذائي (La sécurité alimentaire)

في الواقع، إن مسألة الاكتفاء الذاتي لن تتحقق كمشروع حضاري على المستوى الحقل الاقتصادي إلا بتحريك المعادلة الاجتماعية في هذا الاتجاه على أساس المسلمتين المذكورتين سابقا، وانطلاقا من معرفة علمية لحدود الإمكانيات الفعلية المتوفرة كما ونوعا، داخل التراب الوطني من أجل تخطيط سياسي اقتصادي فعال (أصيل وخلاق) على مستوى الداخل والخارج.

خاتمة:

هكذا تصبح المسألة التنموية في كل بلد إسلامي تكمن أساسا في ذلك البحث الدؤوب عن تركيبة حضارية عصرية يتفاعل من خلالها الإنسان والتراب والوقت بكيفيات مثلى لتحقيق اكتفاء ذاتي (الفعالية الاقتصادية)، وهذا عن طريق التطور من اقتصاد وطني إلى اقتصاد جهوي (Une économie nationale régionale) يعتمد على تخطيط زراعي صناعي متكامل في نطاق دفع الطاقات الاجتماعية نحو الاستغلال الأمثل لعالم الأفكار وعالم الأشخاص وعالم العلاقات الاجتماعية كما ونوعا، خاصة في بعض المجالات الاستراتيجية الواعدة مثل عالم المعلوماتية وإدارة المعرفة و الخبرة الاجتماعية بالاستفادة من بعض التجارب الرائدة في بعض بلدان العالم الثالث كالصين والهند وماليزيا وإيران خاصة بعد إنجازهم لثوراتهم الثقافية (التربية والتعليم) في إطار خصوصياتهم الحضارية (هذا ماراهن عليه المفكر بن نبي منذ الخمسينيات من القرن المنصرم). ولما كانت مثل هذه

المشاريع التنموية لا تخلو من صعوبات جمة، وهذا بحكم ارتباطها الموضوعي بالعدل والإدارة والأمن، خاصة عندما تتعلق المسألة بتحقيق شروط الاقتصاد التكاملي داخل البلد الواحد فإن المفكر بن نبي يرى ضرورة بل وحثمية التكتل العربي والإسلامي، أي توسيع دائرة التفاعل البناء ما بين عالم أفكاره وعالم أشخاصه وعالم أشيائه، أخذا بعين الاعتبار إيجابية التنوع الجغرافي والثقافي الخاص بكل بلد إسلامي من أجل "تحقيق شروط الاكتفاء الذاتي، أي الحلقة الاقتصادية التي تستطيع الانغلاق على نفسها إذا ما اقتضت الضروريات الداخلية والخارجية ذلك"13. ومثل هذا الشعور الوجداني

-قياسا مع الفارق- هو الذي دفع بأوروبا إلى البحث باستمرار عن تكتلات جديدة أصبحت اليوم تتخذ طابع سوق أوروبية مشتركة من أجل الصمود في وجه الاقتصاد الأمريكي (الولايات المتحدة الأمريكية) والأسوي (اليابان والصين)، وفي نفس الوقت من أجل الزحف الاقتصادي على مناطق الحضور الأوروبي (المستعمرات السابقة) وبالتالي إعادة إنتاج وجود أوروبي جديد (استعمار جديد) بوسائل اقتصادية أكثر فعالية في المكان و الزمان. في الواقع ، "...مهما تكن من صعوبات في طريق إنشاء حلقة اقتصادية كاملة ، عربية في خطوة أولى إسلامية بالتالي ، سيكون تحقيقا بمثابة أحسن دليل على الاعتدال في التفكير والتطبيق.. وحسبنا أن نقول، إن الأسباب التي تطبع سلوك المسلمين بحيث تكون أفكارهم أقل فعالية في الحقل الاقتصادي من أفكار غيرهم، نقول إنها أسباب مرحلية، أعني ملازمة للمرحلة التاريخية التي يمر بها المجتمع الإسلامي اليوم."14 فالأزمة قد تكون فرصة ..وتفويت الفرصة غصة!

## الهوامش:

1- بن نبي مالك: المسلم في عالم الاقتصاد، إصدار ندوة مالك بن نبي دار الفكر، دمشق ، 1985، ص ص41. 45 . وللمزيد من التفاصيل حول دروب الاستلاب الفكرية والمادية التي ينتجها ويعيد إنتاجها يعيد إنتاجها هذان النظامان راجع على سبيل المثال الحصر:

Marcuse Herbert, L'homme unidimensionnel, traduction française de Monique Wittig, revue par l'auteur. Coll. «arguments», éditions de Minuit, Paris, 1968, pp 25-293.

-Bell Daniel, Les contradictions culturelles du capitalisme, éd. PUF, 1ère éd. 1979, paris, pp 25-227.

-Saint Marc Philippe, L'économie barbare, éd. Frison-Roche, paris, 1994, pp 237-451.

-فوكوياما فرانسيس، الثقة : الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، دراسات مترجمة (06)، الطبعة الأولى ، أبو ظبي ، 1998 ، ص ص 369-386 .

2- بن نبي مالك: المصدر نفسه ، ص ص69 . 73 .  
وأنظر أيضا تشومسكي نعوم، ضبط الرعاع، حوارات أجراها معه ديفيد بارسيميان، ترجمة هيثم علي حجازي، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 1997، ص ص7. 61.

. تني جاك، الأخوة الزائفة القصة المذهلة للمكاند الخبيثة لإخضاع البشرية والسيطرة عليها..)، ترجمة أحمد اليازوري مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، بيروت، 1986، 203 صفحة.

3. بن نبي مالك: المصدر نفسه، ص ص77. 78. وللإستزادة حول هذا الموضوع راجع على سبيل المثال :

-Peyrefitte Alain ,Quand la Chine s' éveillera .le monde tremblera ,T.2 : La médaille et son revers , éd. Fayard, paris, 1973, pp 11-152.

-بوحوش عمار ،تطور النظريات والأنظمة السياسية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع في الجزائر ، 1977، 262.-269

4. بن نبي مالك: المصدر نفسه، ص 79. وللاستزادة حول هذه الفكرة راجع على سبيل المثال: الأمين إحسان، الإسلاميون على أعتاب القرن الحادي والعشرين: مقاربات نقدية، دار الهادي، الطبعة الأولى، بيروت، 2002، ص ص 08-77. وانظر أيضا النايلسي محمد أحمد، سيكولوجية السياسة العربية: العرب والمستقبلات، دار النهضة، الطبعة الأولى، بيروت، 1999، ص ص 216-220 و ص ص 315-329.

- للمزيد من التفاصيل حول موضوع الإستثمار المالي والإستثمار الإجتماعي راجع: بن نبي مالك، المصدر نفسه ص ص 7580-.

- Bennabi Malek, le problème des idées dans le monde musulman, éditions, El Bayyinate, 1<sup>ère</sup> édition corrigée (avec index), Alger, 1990, pp 07-84.

5. بن نبي مالك: المسلم في عالم الاقتصاد، المصدر نفسه، ص 1. 82.

ملاحظة: للمزيد من التفاصيل حول المشكلة الاقتصادية من الجانب البشري (الحاجات البشرية) راجع الدراسة الاقتصادية المتخصصة للأستاذ مرعي محمد البشير فرحان، الحاجات البشرية: مدخل إلى النظرية الاقتصادية الإسلامية، سلسلة الاقتصاد الإسلامي (17)، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الطبعة الأولى، دبي، 2001، ص ص 63-191.

6. - بن نبي مالك: المصدر نفسه، ص 85، وللمزيد من التفاصيل حول موضوع الديناميكا الاقتصادية راجع ص ص 71. 85. و انظر أيضا فوكوياما فرانسيس، المرجع نفسه، ص ص 187-229.

7. بن نبي مالك: المصدر نفسه، ص ص 78. 91. وانظر أيضا: بن نبي مالك، الصراع الفكري في البلاد المستعمرة، إشراف ندوة مالك بن نبي، دار الفكر، دمشق، 1985، ص 127.

8. الدكتور شاخه هلمجار خبير اقتصادي ورجل سياسة ألماني شهير، ولد في "تجلف Tingleff Schleswig" عام 1877، شغل العديد من المناصب في ألمانيا: رئيسا للبنك المركزي ما بين 1924 إلى 1930 وما بين 1933 إلى 1939، وزيراً للاقتصاد لـ "الريخ Reich" (1934، 1937). برأته "محكمة نورمبرغ" وأطلقت صراحه عام 1946. عمل بعد الحرب العالمية الثانية مستشاراً اقتصادياً لدى حكومات دول عدة منها سوريا، أندونيسيا، إيران، مصر وأخيراً وليس آخراً الجزائر بعد نيلها الاستقلال.

9. بن نبي مالك: المصدر نفسه، ص 94. للمزيد من التفاصيل حول كلا من التجربة اليابانية والتجربة الصينية بعد الحرب العالمية الثانية راجع على سبيل المثال:  
- رايشلور إدوين ، اليابانيون، ترجمة ليلي الجبالي شوقي جلال، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989، ص ص 147. 170.  
- وو بن، الصينيون المعاصرون: التقدم نحو المستقبل اطلاقاً من الماضي، ترجمة عبد العزيز حمدي ومراجعة: لي تشين تشونغ، سلسلة كتب ثقافية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989، الجزء الأول ، ص ص 235 300 والجزء الثاني ص ص 201 267.  
10. ملاحظة تاريخية: الميجي- (Meiji) هو باختصار إصطلاح يشار إليه إلى ذلك العهد إلى انطلق منه 1868، أي عهد الحكومة المستتيرة إبان حكم الإمبراطور موتسو. هيتو (Mutsu- Hito) (1852. 1912) والذي خلف الإمبراطور كوماي (Komei) سنة 1867. فقد تخلص هذا الإمبراطور الجديد من الإقطاعيين الأقوياء المسمون بالتايكون (Taikouns) أو الشوغون (Shogouns) والذين حكموا اليابان لعدة قرون (1186. 1868). وتتلخص أهم إصلاحاته الثورية في منحه اليابان دستور جديد سنة 1889، وإدخاله بعض معالم الحضارة الغربية إلى بلاده، ومحاولة توسعه العسكري على حساب بعض البلدان المجاورة كالصين، وإلغائه للنظام الإقطاعي وغير ذلك مع الإصلاحات الاجتماعية المختلفة. للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع رايشاور إدوين، المرجع نفسه، ص ص 59. 131  
11. ملاحظة: لقد استلهم المفكر بن نبي فكرة إنتاج الفعالية كإحدى مشكلات الحضارة في بعض جوانبها الأبيستمولوجيا من نظرية التحدي والاستجابة (Défi / réponse) التي توصل إليها المؤرخ الإنكليزي الشهير توينبي (J. Arnold Toynbee) (1889. 1975)، من أجل تفسير الحركة التاريخية التي عرفتها معظم المجتمعات الإنسانية إلا أن بن نبي اكتشف عجزها في تقديم تعليل مقنع لمنشأ الحركة التي ولدت المجتمع الإسلامي وغايته التاريخية، الأمر الذي دفعه إلى صياغة جديدة ومختلفة وفقاً لمذلول النص الديني الصريح، وهذا عن طريق إنتقاء بعض الروايات التاريخية تفيد معنى التحدي والاستجابة أو بعبارة أدق تفيد ما اصطلاح على تسميته في عرف المفسرين بـ "الوعد والوعيد"، حيث تقف القوة الروحية بين هذين الحدين بشكل متناسب مع الجهد المثمر (الفعال) الذي تبذله الجماعة المسلمة في المكان وفي الزمان طبقاً لتوجيهات رسالة للهدف المنشود. للمزيد من التفاصيل حول نظرية التحدي والاستجابة راجع :

Cf. Toynbee Arnold. J L'histoire, éditions Bordas, 2<sup>ème</sup> édit.

Paris, 1985 ; pp. 106-107.

- وأنظر أيضا، بن نبي ، ميلاد مجتمع، شبكة العلاقات الاجتماعية، إصدار ندوة بن نبي، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر، الجزء الأول، دمشق، 1986، ص ص 17. 22.
12. بجاوي محمد ، من أجل نظام اقتصادي دولي جديد: تحديات جديدة للقانون الدولي، تعريب جمال مرسي وابن عمار الصغير، مراجعة عبد الكريم بن حبيب ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، واليونيسكو، باريس/ الجزائر 1981. 390 ص .
13. Pour l'Algérie, voir par exemple : HAICHOUR, Boudjamaa, Le défi agro – alimentaire de l'Algérie : analyse et stratégies pour l'an 2000, O.P.U, Alger , 1992, 393 pages.
- الحمصي محمود ، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية: دراسة للاتجاهات الانمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي(1960-1980)، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثالثة بيروت 1984 (ط 1 ، 1980) ، ص ص 85-166 . و انظر أيضا: عبد الفضيل، محمود الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية بيروت 1985 (ط 1 ، 1982)، ص ص 50-81 و ص ص 112-185 .
14. بن نبي مالك، المسلم في عالم الإقتصاد، المصدر نفسه، ص 107.
15. بن نبي مالك : المصدر نفسه، ص 106، 107.
- ملاحظة: هناك محاولات جادة تؤسس لمعالم "مدرسة إسلامية" مستقلة عن باقي المدارس الفلسفية والاقتصادية والسوسيولوجية الغربية منها المقاربات العلمية والمعرفية التالية:
1. الصدر محمد باقر ، فلسفتنا : دراسة موضوعية في معترك الصراع الفكري القائم بين مختلف التيارات الفلسفية وخاصة الفلسفة الإسلامية والمادية الديالكتية (الماركسية)، دار التعارف، الطبعة الثانية عشر، بيروت ، 1982، 400 ص .
16. الصدر محمد باقر، إقتصادنا : دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الإقتصادية للماركسية والرأسمالية والإسلام في أسسها الفكرية وتفصيلها، دار التعارف، الطبعة السادسة عشرة، (مزيدة ومنقحة) ، بيروت، 1982، ص ص 295، 728.
1. المودودي أبو الأعلى، الإسلام ومعضلات الاقتصاد، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1977.
2. الفنجري، محمد شوفي، الإسلام والمشكلة الاقتصادية، سلسلة الاقتصاد الإسلامي(1)-، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978.

. الرئيس محمد ضياء الدين الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، دار الأنصار،  
الطبعة الرابعة، القاهرة 1977.  
. بجاوي محمد ، من أجل نظام اقتصادي دولي جديد: تحديات جديدة للقانون الدولي  
تعريف جمال مرسي وابن عمار الصغير مراجعة عبد الكريم بن الحبيب، الشراكة الوطنية  
للنشر والتوزيع ، منظمة اليونسكو، باريس / الجزائر، 1981، 390 صفحة.  
ملاحظة هامة للاستزادة حول: الأسس الحضارية للظاهرة الاقتصادية في فكر مالك بن  
نبي، راجع أطروحتنا لنيل الدكتوراه الموسومة جدلية التنمية وحركة التجديد الحضاري في فكر  
مالك بن نبي : مقارنة نقدية مقارنة لبعض المفاهيم الحديثة، الجزء الثاني، تخصص علم  
اجتماع التنمية ، إشراف أ.د.العلوي أحمد جامعة وهران، السنة الجامعية 2007-2008  
، ص ص 349-408.

